المجمع 2 (1431هـ/2010م)، 135-160

ملامح التقليد والتجديد لدى النحاة القدماء والمحدثين

المنهج والتطبيق

عبد الناصر جبارين

تلخيص:

ارتبطت نشأة النَّحو العربي بعوامل مختلفة كانت الباعث لتدوين قواعد محددة يُضبط بها الكلام. ولعلَّ أهمها هو الحفاظ على قدسية النص القرآنيّ من اللحْن، الذي بدأ ينتشر بشكل لافت، لا سيّما إثر دخول الأعاجم في الإسلام، فرآه القدماء خطرًا يهدد كيان العربية من الحيد عن مسارها الفصيح الذي عرفته العرب. بيد أن الدرس النحوي أخذ بالاستقلال تدريجيًا بعد أن كان يهدف إلى غرض واحد، فاتسعت موضوعاته وأغراضه.

أمّا النحاة المحدثون فقد انقسموا إلى فريقين كذلك، فريق يتشبث بالقواعد النحوية المتصلة بالعوامل، والقياس، والأصل، والفرع، والعلل، والإجماع، واستصحاب الحال، وغيرها من أدلة الأصوليين، خوفًا منهم على انهيار صرح العربية المتمثل بأصول النحو وقواعده، وفريق آخر ينادي إلى إصلاح النحو، حيث تأثر هؤلاء بعدة عوامل، أهمها: ظهور آراء ابن مضاء القرطبي، والاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، والاستغلاق في الدرس النحوي، وتعقيد مباحثه وأبوابه، ونفور الدارسين والناشئة منه؛ فثاروا على نظريات نحوية كثيرة، ودعوا إلى إلغاء العامل، والتقدير، والإعراب المحلي، والحركات الفرعية. من هؤلاء الباحثين: إبراهيم مصطفى، وتمام حسان، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، ومحمد عيد، وأنيس فريحة.

مقدمة:

إن من طبيعة اللغات أن تمر بمراحل متباينة، وأن تخضع لمؤثرات تؤدي أحيانًا إلى تغير في اتجاهها من مسار إلى آخر إيجابًا كان أو سلبًا، فإن في ذلك سنة تكاد لا تتبدل؛ ذلك لأن اللغة– كظاهرة اجتماعية– مرهونة بأفراد المجتمع، فهي كائن حي تخضع كما يخضع غيرها من ألوان النشاط الإنساني إلى عوامل الزمان.

فمن الغريب أن يظن بعض الدارسين أن النحو العربي علم قد نضج واحترق، فلا طائل ولا جدوى من طرحه مجددًا، ولا مجال للبحث أو التنقيب فيه. هكذا يصورون الأمر، ولكن الحقيقة على خلاف ذلك، بل إن في النحو حلقات مفتوحة لم تغلق بعد.

لقد كانت اللغة، ولا تزال، ميدانًا للبحث، فمنذ أن نشأ علم النحو العربي وحتى أيامنا هذه تفاوتت الأفهام في التعامل مع هذا الكم الهائل من القواعد والنظريات، حيث رأت ثلة من النحاة أن الأولى هو الحفاظ على ما جاء به الخليل وسيبويه وعدم الحيد عنهما، وأن أي تقصير أو ضعف في فهم قواعد النحو إنما ينجم عن تقصير الناس أنفسهم، وترى ثلة أخرى أن قواعد النحو يجب أن تساير حركة الحياة وتتماشى معها أينما يممت وجهها؛ لأن اللغة أوسع من أن تقبع في زنزانة الجمود، فجنحوا إلى التغيير، أو قل "التجديد" إيمانًا منهم أن هذه هي السبيل إلى الحفاظ على النحو العربي من الضياع. إذن، كل يريد أن يحافظ على اللغة من وجهة نظره!

إن هاتين الوجهتين بزغتا منذ حين من الدهر، تحاول كل منهما أن تبرهن جدواها فيما طرحته، لهذا فإن هذه الدراسة تأتي تعريفًا بملامح التقليد والتجديد في الدرس النحوي منذ النشأة الأولى لهذا العلم حتى عصرنا الحديث.

النحو وظاهرة اللحن:

نشا النحو العربي لتجنيب الألسنة اللحن[1] بعد أن بدا يسرع إليها بحكم الاختلاط الذي نجم عند دخول الأعاجم في الإسلام[2]، ومشاركتهم في مناحي الحياة المختلفة، الاجتماعية منها والثقافية، فكان لهذه الظاهرة أثر واضح المعالم في اضطراب اللسان العربي، وعدم خلوصه ونقائه كما عهده السلف، إذ كانوا يتكلمون لغتهم سجية دون أي تكلف منهم، ومن غير أن يلحنوا ويخطئوا فيها، يأخذ النشء الجديد اللغة من مصادرها

1 يقصد بمصطلح اللحن هو الخطأ في اللغة، سواء كان على المستوى الصوتي، أو الصرفي، أو النحوي، أو الدلالي– المعجمي.

2 شوقي ضيف، **المدارس النحوية** (القاهرة: دار المعارف المصرية، 1976)، 12.

الصافية، ومن معينها الأصيل، فيسمعونها خالصة فصيحة لا تشوبها شائبة، من ثم تتناقلها الأجيال جيلاً فجيلاً، ويشتد عودهم تكلمًا ودلالات وتراكيب.

لهذا؛ يعد اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، بل كان– اللحن– نذير خطر هب على صوته من يغارون على العربية من الحيد عن مسارها الفصيح الذي عرفته العرب، وأخذ علماء اللغة على عاتقهم هذه المسؤولية الجسيمة، وعضوا عليها بالنواجذ.

ينقل لنا الجاحظ في "**البيان والتبيين**" أن أول لحن سمع في البادية كان "هذه عصاتي"، وهذا خطأٌ، والأصل أن تقول "هذه عصاي"، وأن أول لحن سمع في العراق كان "حي على الفلاح" بكسر الياء بدل "حي على الفلاح" بفتحها.

كما يذكر ابن جني في "**الخصائص**" أن بدايات اللحن سمعت منذ أيام الرسول– صلى الله عليه وسلم– فقد لحن رجل أمامه فقال: "ارشدوا أخاكم فإنه قد ضل"[3]. ويضيف السيوطي في "**المزهر**" أن عناية الرسول باللغة كانت بالغة، ولم يكن ليقبل اللحن أبدًا، فيذكر حديثًا للرسول يظهر فيه مدى اهتمامه باللغة وبضبطها بالطريق الصحيحة، خاصة أنه أوتي جوامع الكلم، فيقول فيه:"أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فانى لي اللحن"[4]. وكان يقول: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش".

ولم يكن هذا عهد الرسول باللغة وحده، بل تبعه الصحابة في ذلك؛ لما ملكوا من حس لغوي عال، لا سيّما أنهم كانوا يحيون في جو لا تزال اللغة فليه ذات طابع فصيح، ولا

3 عثمان بن جني، **الخصائص**، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت.)، 2: 5.

4 جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** (القاهرة: دار الفكر، د.ت.)، 2: 396–397.

تزال الأذن تفرق بين الغث والسمين، بين ما قالته العرب وبين ما هو دخيل ليس له سلطان، فقد روي عن أبي بكر قوله: "لان أقرا فأسقط أحب إلي من أن أقرا فألحن"[5].

وها هو عمر بن الخطاب– كما دونت بعض المصادر– يمر على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنا قوم "متعلمين"، فأعرض عنهم غاضبًا وقائلاً: "والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم، فقد سمعت رسول الله يقول: "رحم الله امرأً أصلح من لسانه"[6].

وقد روى الزجاجي في "**الإيضاح في علل النحو**" أن عمر بن الخطاب قال: "لان أقرا فأخطئ احب إلي من أن أقرا فألحن؛ لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت".

ولم يقتصر اللحن على الشعر والنثر، بل تعدى إلى القرآن، مما حدا بعمر بن الخطاب أن يعلن وجوب قراءة القرآن على العلماء دون غيرهم مخافة الوقوع في اللحن، فقد قدم أعرابي في خلافة عمر فقال: من يقرئني شيئًا مما انزل على محمد؟ فأقراه رجل سورة "التوبة" (براءة) قائلاً: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ بالكسر "ورسوله"، فقال الأعرابي: إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرا منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه إليه، فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة... وقص عليه ما حدث، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي. فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿.. أن الله بريء من المشركين ورسوله... ﴾، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم. وتعقيبًا على ذلك، أمر عمر الاّ يقرئ القرآن الاّ عالم باللغة[7].

---

5 السيوطي، **المزهر**، 2: 379؛ محمود سليمان ياقوت، **أصول النحو العربي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، 28.

6 سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو** (دمشق، دار الفكر، د. ت.)، 9.

7 محمود ياقوت، **أصول النحو العربي**، 22.

ومن الروايات التي يوردها السيرافي في "**أخبار النحويين البصريين**"، وهي رواية ذكرتها مئات المصادر والمراجع– أن ابنة أبي الأسود الدؤلي كانت تنظر إلى السماء، فقالت: يا أبت، ما أحسنُ السماءِ (وفي رواية: ما أجملُ السماءِ). قال: أي بنية، نجومُها. قالت: إني لم أرد: أي شيء منها أحسن؟ إنما تعجبت من حسنها. قال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ! فحينئذ وضع كتابًا[8].

فلا غرو بعد ذلك أن نقرا ما أشار إليه ابن فارس في كتابه "**الصاحبي**" قائلا: ".. وقد كان الناس قديمًا يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب[9]".

القرآن الكريم الأصل الأول من أصول النحو:

القرآن الكريم عند النحاة أفصح كلام العرب وأبلغه، وهو أساس مصادر المادة اللغوية عندهم وأعلاها، فقد ذهب أصحاب الأصول إجماعًا إلى أن القرآن هو المصدر الأول الذي يحتج به في تقعيد النحو، وما من شك في أن للقرآن أثرًا بالغًا في تدوين النحو، ولعله يكون المبعث الرئيس في اشتغال النحاة بالدرس النحوي، إذ شعروا أن ثمة حاجة لصيانة القرآن من التصحيف، والتحريف، ولحن القارئين[10]؛ لأن هذه الأمور تخل بقدسيته حتى من غير قصد، فسعوا إلى إيجاد طريقة ما من أجل وضع قواعد يسير عليها الناس، الأمر الذي جعل أبا الأسود الدؤلي يجد طريقة ترشد القارئ إلى النطق السليم بألفاظ القرآن، وذلك خلال ضبط أواخر الكلام بالحركات، وشكله بإشارات تدل على الفتحة والضمة والكسرة والسكون.

من هنا يجمع كثير من العلماء والمؤرخين أن أبا الأسود الدؤَلي كان أول من وضع النحو، فقد روى السيرافيُّ أن أسبابًا عدة دعت أبا الأسود إلى وضع النحو، منها أن الدؤَلي

8 الحسن بن عبد الله السيرافي، **أخبار النحويين البصريين** (القاهرة: دار الاعتصام، 1985)، 36.

9 ابن فارس، **الصاحبي** (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [د. ت.])، 56.

10 شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، 11.

سمع قارئًا يقرأ: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولِهِ﴾ بالكسر "ورسولِه"، فقال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا. فعاد إلى علي بن أبي طالب، وأخبره بما سمع، فأمره علي بأن ينحو طريقًا يضبط فيه الكلام.

وإذا عدنا إلى أئمة القراء نحو أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي نرى أنهم كانوا أئمة في اللغة والنحو، فقد ذكر عبد الواحد المقرئ في "**أخبار النحويين**"، والقفطي في "**إنباه الرواة**"، وياقوت الحموي في "**معجم الأدباء**"، وغيرهم، قصيدة نسبت إلى الكسائي– صاحب إحدى القراءات السبع المتواترة، وشيخ المدرسة الكوفية في النحو ومؤسسها– يقول فيها:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع
فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مر في المنطق مرا فاتسع
فاتقاه كل من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يبصر النحو الفتى ... هاب أن ينطق جبنًا فانقطع
فتراه ينصب الرفع، وما ... كان من نصب ومن خفض رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرف الإعراب فيه ومنع
والذي يعرفه يقرؤه ... فإذا ما شك في حرف رجع
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف اللحن صدع
فهما فيه سواء عندكم ... ليست السنة فينا كالبدع
كم وضيع رفع النحو وكم ... من شريف قد رأيناه وضع

وتدل هذه الأبيات على أن النحو عند الكسائي قياس يتبع، بمعنى أن هناك مجموعة من القواعد التي يطبعها الاطراد، وتساعد ابن اللغة الذي يتقنها ويتمكن منها على الكلام بطريقة سليمة، وتحفظ لسانه من الوقوع في اللحن والخطأ[11].

11 محمود سليمان ياقوت، **أصول النحو العربي** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000)، 398.

تداخل النحو بعلوم أخرى:

حينما ننعم النظر يتبدى لنا أن الدرس النحوي رافق في نشاته وتطوره علومًا أخرى، بل لازمها، نحو التفسير، وأصول الفقه، وعلم الكلام. فمنذ القرن الثاني للهجرة ظهرت كتب للتفسير تعالج في طياتها قضايا نحوية، ومسائل قد تكون شائكة، أو يكتنفها الغموض، أو أنها حمالة أوجه تحتاج إلى تعليل وإيضاح، ومن أمثال تلك الكتب "**مجاز القرآن**" لأبي عبيدة، و"**معاني القرآن**" للفراء، و"**معاني القرآن**" للأخفش، و"**معاني القرآن وإعرابه**" للزجاج. ثم توالت التفاسير الكثيرة بعد ذلك، وفي حقب زمنية مختلفة، واتسعت مجالاتها وأهدافها، منها: "**الكشاف**" للزمخشري، و"**مفاتح الغيب**" للفخر الرازي، "**وأنوار التنزيل وأسرار التأويل**" للبيضاوي، و"**مدارك التنزيل وحقائق التأويل**" للنسفي، و"**البحر المحيط**" لأبي حيان الأندلسي، و"**روح المعاني**" للآلوسي، و"**إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**" للعلاّمة أبي السعود، وغيرها الكثير. ولعل أهمها في العصر الحديث "**تفسير التحرير والتنوير**" للطاهر بن عاشور.

بالإضافة إلى ذلك، فقد سلك النحاة مسلك أهل الفقه في تأسيس النحو؛ لأنهم كانوا معاصرين لهم، أو لاحقين بهم، فاعتنقوا مذاهبهم ونسجوا على منوالهم، ويبدو لأول وهلة الأثر الواضح لمنهج البحث عند الأصوليين فيما عمله ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي حين تصدوا إلى تقنين أصول النحو، فقد كانت أدلتهم كأدلة الأصوليين، وهي النص، والسماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان. ولم يكتفوا بذلك، بل بحثوا كما بحث الأصوليون في شروط الرواية، وصفات الرواة، وتواتر الروايات، والروايات المرسلة والمجهولة وشروطها، وعن الإجماع ومتى يجوز أن يخالف[12]. كما تكلموا حول أركان القياس الأربعة، وهي الأصل والفرع، والحكم، والعلة، وعلى شروط هذه الأركان[13].

12 ابن جني، **الخصائص**، 1: 189.

13 الأنباري، **لمع الأدلة**، 53.

وهذا ما يؤكده ابن الأنباري بقوله إنهم وضعوا علمين جديدين، وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول.

ولعل ابن السراج (ت 318هـ) كان أول من جعل كلمة "الأصول" عنوانًا لكتاب، حين سمى أحد كتبه "**الأصول في النحو**"، ثم تلته كتب أخرى، نحو كتاب "**الخصائص**" لابن جني (ت 392هـ)، وكتاب "**لمع الأدلة في أصول النحو**" لأبي البركات ابن الأنباري (ت 577هـ)، و"**الاقتراح في أصول النحو**" لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ).

وأضرب مثالاً مختصرًا لما جاء في كتب الأصول، يقول ابن السراج: ".. واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات..."[14].

استقلال الدرس النحوي وظهور الخلاف بين النحاة:

أخذ الدرس النحوي يستقل تدريجيا بعد أن كان يهدف إلى غرض واحد، فاتسعت موضوعاته، وأغراضه، بل وجد له دارسون مختصون أرادوا أن تكون اللغة كلها ميدان هذا الدرس الجديد، وطفقوا يدرسون النحو لذاته، لا لأنه عمل خاص بالقرآن[15].

فقد جاء عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وإذ بالدرس النحوي ينضج ويكتمل، ويشتد عوده منهجًا وأصولاً ومسائل، فكان للخليل نصيب مشهود في تأسيس هذه الحركة التي بلغت ذروتها على يده بما قدم من أعمال وجهود، خاصة أن ثمة مصادر لغوية منقولة من

14 أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 1: 35؛ ابن جني، **الخصائص**، 1: 159–160.

15 مهدي المخزومي، **في النحو العربي– نقد وتوجيه**، 13.

شعر وخطب وأمثال، ومصادر حية كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة تحفل بها، وفوق كل ذلك القرآن الكريم.

ثم كان دور سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان، وهو تلميذ الخليل، وشيخ المدرسة البصرية في النحو، فنقل عنه نقلاً أمينًا، ضابطًا لما أخذه عن شيخه الخليل، فأراد تقعيد هذه الدراسة، وإحكام أصولها، فألّف كتابًا "سمي بـ"**الكتاب**"، الذي يعد أصلاً للكتب النحوية كلها، وعمدتها، ومدار نقاش النحويين بعده، بل عده النحاة "قرآن النحو"، وقالوا إن الذي لم يقرا "**الكتاب**" فهو لا يعرف في النحو إلاّ اليسير اليسير. كما أثنى ابن خلدون على كتاب سيبويه؛ لأنه لم يقتصر على قواعد النحو فحسب، بل ملا كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم[16].

ولكن، على الرغم من أهمية كتاب سيبويه وما فيه من أبواب ومصطلحات كالعامل، والمعمول، والرفع، والنصب، والجر وغيرها إلاّ أن النحاة بعده أدركوا أن ثمة غموضًا وإبهامًا يكتنف الكتاب، وأن هناك صعوبات كثيرة، وإشكاليات جمة في فهم الكتاب، خاصة للمتعلمين، فسارع النحاة إلى شرح الكتاب بما فيه من أبواب، ومصطلحات، وأبيات شعرية كان سيبويه قد استخدمها شاهدًا على الأبواب النحوية المختلفة، نحو "**الأوسط في النحو**" للأخفش، "**شرح السيرافي**" للسيرافي، كمحاولات أولى لتيسير النحو العربي وتبسيط قواعده، فكثرت المتون والحواشي والملخصات حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما فيها من قواعد وتتمثلها في يسر. ولكن– مع كل هذه المحاولات– إلاّ أن الدرس النحوي سرعان ما بدا معقدًا صعب المراس يحتاج في بعض الأحايين إلى شرح الشرح، والتعليق على التعليق.

ليس هذا فحسب، بل ظهرت مدرسة أخرى تعارض وترفض الكثير مما ذهب إليه البصريون، وهي مدرسة الكوفة وعلى رأسها الكسائي وتلميذه الفراء، محاولين كذلك إلى

16 عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (القاهرة: دار الفجر، 2004)، 702.

تيسير النحو مما اعتراه من صعوبة وغموض، فوضع الكسائي كتابًا بعنوان "**مختصر النحو**"، وسار على غراره تلاميذه.

وفي هذه الأثناء سرعان ما توالت الكتب النحوية سواء كان ذلك في الأبواب، أو في الأصول، أو في الحدود، أو في الجمل، عرضًا، وتسهيلاً، وثمة أعلام لامعة في سماء تدوين النحو نستطيع أن نسجل مئات الكتب لهم، بل الآلاف منها، نحو المبرد، وأبي علي الفارسي، والأعلم الشنتمري، والإسفرائيني، والزمخشري، والزجاج، وابن عصفور الإشبيلي، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، والأزهري، وابن آجروم، والشاطبي، ورضي الدين، والأشموني، والصبان، وغيرهم الكثير الكثير، إذ لا يتسع المجال لذكرهم الآن.

ولم يقتصر تدوين النحو على التأليف نثرًا فحسب، بل جاء، بالإضافة إلى النثر، شعرًا، فقد نظم بعض النحاة قصائد مطولة أشهرها ألفية ابن مالك، جمع فيها كل أبواب النحو خلال ألف بيت ويزيد[17]، فانهال عليها علماء كثيرون في شرح ألفية ابن مالك، أشهرهم ابن هشام، وابن الناظم، وابن عقيل، والأشموني، وابن طولون.

وجدير بالذكر أنه لم يتوقف الأمر عند هاتين المدرستين، فقد ظهرت مدارس أخرى، نحو المدرسة البغدادية، والأندلسية، والمصرية، والشامية، والمغربية. هذا يعني أن النحو العربي قد انفصل عن غيره من العلوم اللغوية الأخرى.

17 ثمة قصائد أخرى جاءت تحاكي ألفية ابن مالك، نحو ألفية ابن معط، وهي الأخرى لاقت اهتمامًا بالغًا شرحًا وتذييلاً، وكان أشهر الشارحين لها ابن الخباز في كتابه المعروف: "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية".

نماذج لبعض النحاة القدماء الذين ابدوا آراءً تجديدية:

قطرب (ت 206هـ، 822م):

خالف محمد بن المستنير المعروف بـ"قطرب" كثيرًا من النحاة القدماء، وعاب عليهم القول بما نسميه دلالية الإعراب، وقال إنه لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، وللدلالة على الفرق بين بعضها، لأننا نجد في كلامهم أسماءً متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماءً مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدًا أخوك. ولعل زيدًا أخوك. وكأن زيدًا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه[18]. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائمًا، وما زيد قائم، اختلف أعرابه واتفق معناه[19]. فلو كان الإعراب إنما وجب للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلاّ بزواله.

ويؤكد قطرب أن العرب أعربت كلامها وحركته؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام. فقد بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف محتركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، فتذهب المهلة في كلامهم، لهذا؛ جعلوا الحركة عقب الإسكان. كما أن العرب لم تلتزم بحركة واحدة–

18 المقصود بـ"اتفق إعرابه" هو نصب اسم إن ولعل وكأن، ورفع الخبر فيها، والمقصود بـ"اختلف معناه" هو اختلاف دلالة "إن" التي تفيد التوكيد، عن دلالة "لعل" التي تفيد الترجي، عن "كأن" التي تفيد التشبيه.

19 اختلف الإعراب من حيث إعمال "ما" الأولى عمل ليس حسب لهجة أهل الحجاز، وعدم إعمال الثانية حسب لهجة بني تميم، واتفق المعنى لدلالة "ما" في الجملتين على النفي.

إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونًا– لأنهم لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وإلا يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة[20].

وكأن قطرب يذهب إلى أن الأصل في الكلام هو السكون، وأن الذي حرك فإنما حرك؛ لضرورة الوصل، وكأنها مبنية على التخفيف والتسهيل، إذ يظهر ذلك في اللهجات المختلفة في الوقف، فقد روي عن لهجة أزد قولهم: هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيدي، حيث جعلوا الوقف قياسًا واحدًا فأثبتوا الياء والواو كما أثبوا الألف[21].

وقد بين المنصف عاشور أن رأي قطرب في نظريته هذه إنما هو خرق الإجماع بتقديم استدلال لا يقوم على رفض الإعراب، بل على تعليل غير معنوي له، فالإعراب لم يدخل على الأسماء للفرق والاختلاف المعنوي، وإنما يؤتى به للوصل الصوتي بين مقاطع الكلام[22].

الزجاجي (ت 337هـ، 949م):

بين عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي في "**الإيضاح في علل النحو**" أن للإعراب دورًا في وظيفة التفاهم والتخاطب، فإن سئل ما الذي دعا إلى الإعراب داخل الكلام، فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: "ضرب زيد عمرًا" (عمرٌو) فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع عليه. وقالوا: "ضرب زيد"

20 الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، 70–71.

21 انظر: سيبويه، **الكتاب**، 4: 167؛ مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، 250؛ إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، 249.

22 المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي** (تونس: منشورات كلية الآداب منوبة، 1999)، 260.

فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله (مبني للمجهول)، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: "هذا غلام زيد" على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، والمفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون– بذلك– الحركات دالة على المعاني[23].

ابن جني (ت 392هـ، 1002م):

ترك أبو الفتح عثمان بن جني عشرات الكتب، ولعل أهمها ميزة كان كتاب "**الخصائص**"، حيث طرح فيها موضوع دلالية الإعراب، وتجاوز فيه النظرة الإجمالية إلى تفصيل مبدئي هام يضيف به إلى دلالة الإعراب على المعنى دلالة السياق عليه، مميزًا بذلك السياق الدلالي من السياق التركيبي، من سياق المقام.

كما عرف ابن جني الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ فإذا سمعنا: "أكرم سعيد أباه"، و"شكر سعيدًا أبوه" علمنا برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام واحدًا من حيث الحركات لأصبح الأمر مبهمًا. وحينما نقول: "ضرب يحيى بشرى" فلا نجد هناك إعرابًا فاصلاً ومحددًا؛ لهذا وجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول. وحقيقة هذا التقديم والتأخير يقوم مقام الإعراب[24].

ثورة ابن مضاء القرطبي:

ثار ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ، 1196م) ثورة عنيفة على منهجية تأليف النحو وتدريسه، فدعا إلى إصلاح النحو خلال الاستغناء عما يستغنى عنه في النحو، والتنازل عن مسائل معقدة تزيد الدرس النحوي صعوبة ووعورة، وإلغاء القياس، والتمارين غير العملية، فقد ألف كتابًا بعنوان "**الرد على النحاة**"، نادى فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وإسقاط

23 الزجاجي، **الإيضاح**، 69.

24 ابن جني، **الخصائص**، 1: 46.

العلل الثواني والثوالث، لأنها– حسب رأيه– مما لا يوصل إلى معرفة كلام العرب، ويكفي الدارس أن يعرف العلة الأولى[25]، وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا: "قام زيد" لم رفع؟ فيقال، لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[26]، وليس كما ذهب إليه النحاة بأن علة رفع "زيد" الفاعل تكمن في أن الضمة أشرف الحركات، لذلك خصوا بها الفاعل، لشرفه[27]. وقالوا إن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول[28]، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون.

لم يكن ابن مضاء آنذاك مغمورًا، بل كان قاضي قضاة دولة الموحدين بالأندلس، ظاهري المذهب تأثرًا بابن حزم، فاستوحى في ثورته المذهب الظاهري في الفقه عبر إلغاء العلل والأقيسة وإنكارها في مسائل الفقه والشريعة.

وحدد ابن مضاء هدفه من هذا الكتاب بجلاء قائلاً: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤُهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي[29].

وأظن أن هناك نحاة قدماء آخرين دعوا إلى "الإصلاح"، ولكن الأضواء لم تسلط عليهم كما سلطت على ابن مضاء، نحو السهيلي.

---

25 عبد القادر المهيري، **بحوث في اللغة** (تونس: جامعة منوبة، 2008)، 104.

26 ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة** (القاهرة: دار المعارف، 1982)، 130.

27 سعيد الأفغاني، **في أصول النحو** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1964)، 112.

28 ابن أبي الربيع، **الكافي في الإفصاح** (الرياض: مكتبة الرشيد، 2001)، 2: 572.

29 ابن مضاء، **الرد على النحاة**، 76.

جدير بالإشارة إلى أن ابن خلدون أبدى استياءه من توجه النحاة، فقد انتقد هؤلاء النحاة الذين صرفوا كل عنايتهم للقواعد النحوية، وأرادوا زج اللغة في اسر المنطق وإخضاعها لقوانينه الصارمة[30].

لماذا ابن مضاء القرطبي تحديدًا؟

على الرغم من أن دعوة ابن مضاء لم تلق رواجًا عند معاصريه ومن تلاهم إلاّ أن العصر الحديث كان على موعد لاحتضان آراء ابن مضاء، وترسم خطاها، إذ يتبدى لنا أن عددًا من الباحثين حملوا لواء الدعوة إلى تجديد النحو وتيسيره على نهج "مضائي"– إن جاز لي التعبير– وكأن في ذلك بعثًا لفكرة ابن مضاء التي مر عليها ثمانية قرون.

فعندما ننعم النظر فيما طرحه النحاة المحدثون يتجلى لنا الأثر الواضح لدعوة ابن مضاء، فقد تنبهوا إلى دوره في تاريخ النحو العربي، وراحوا يترجمون ما طرحه بشكل عملي، داعين إلى تجديد النحو، وإبعاده عن مظاهر التعقيد، لا سيما في النحو التعليمي. بل نجد نحاة يبدون إعجابهم بهذا التوجه.

محاولات الإصلاح النحوي في العصر الحديث:

انقسم النحاة المحدثون إلى فريقين كذلك؛ فريق يتشبث بالقواعد النحوية المتصلة بالعوامل، والقياس، والأصل، والفرع، والعلل، والإجماع، واستصحاب الحال، وغيرها من أدلة الأصوليين، خوفًا منهم على انهيار صرح العربية المتمثل بأصول النحو وقواعده،

30 يرى عبد القادر المهيري أن ما ينتقده ابن خلدون هو تجاوز المقدار الأدني من القواعد اللاّزمة لتعليم اللغة، واستعمالها الصحيح، وتوسيع تدريس النحو لإثقال كاهل المتعلمين بمسائل جزئية، وتعليلات متنوعة، وأقوال متباينة، وجدل لا تبدو فائدته للمتعلم. ولا شك في أن موقف ابن خلدون ناتج عما لاحظه في تدريس النحو كأنه فن ليست غايته تعليم اللغة وتمكين المتعلمين من استعمالها الصحيح. انظر: عبد القادر المهيري، **بحوث في اللغة**، 35.

وفريق آخر ينادي بإصلاح النحو، فثاروا على نظريات نحوية كثيرة، ودعوا إلى إلغاء العامل، والتقدير، والإعراب المحلي، والحركات الفرعية.

فمثلاً، من الذين أنكروا الإعراب كان أنيس فريحة في كتابه "**نحو عربية ميسرة**"، فقد عد الإعراب ظاهرة لا تتلاءم مع الحضارة؛ لهذا– حسب رأيه– فإن ترك الإعراب ليس انحطاطًا باللغة، بل هو تطور مع الحياة، وأنه لو كان الإعراب متمكنًا من لغة العرب لما حدث اللحن[31].

كما نادى مهدي المخزومي في كتابه "**في النحو العربي– نقد وتوجيه**" إلى الاستغناء عن نظرية العامل، بل استبدال عامل السياق بالعامل النحوي[32]. وقد تمثلت ملامح نظرية تمام حسان في كتابه "**اللغة بين المعيارية والوصفية**" باستبدال قرائن أخرى تتضافر على توضيح المعنى وتجليته[33]. ويسير محمد حماسة عبد اللطيف على خطى أستاذه تمام حسان، إذ يشير إلى أن نظرية العامل النحوي شغلت النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، كما أنها أدت إلى الخلط بين ما هو لغوي وبين ما ليس له علاقة باللغة، التي بدورها ولدت حيل التقدير والإضمار وتأويل النصوص[34].

من هنا، نستطيع أن نحصي الدوافع التي تأثر بها النحاة المحدثون في رؤيتهم التجديدية لقواعد النحو العربي، خاصة فيما يتعلق بالنحو التعليمي، أهمهما:

1- ظهور آراء ابن مضاء القرطبي.

---

31 أنيس فريحة، **نحو عربية ميسرة** (بيروت: دار الثقافة، 1955)، 123–124.

32 مهدي المخزومي، **في النحو– نقد وتوجيه** (بيروت: دار الرائد العربي، 1986)، 208–209.

33 تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية** (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1980)، 53.

34 محمد عبد اللطيف حماسة، **العلامة الإعرابية بين القديم والحديث** (الكويت: جامعة الكويت، 1984)، 199.

2- الاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، وما فيها من نظريات ومناهج لسانية، كالمنهج الوصفي، والمقارن، والتحويلي، والتوليدي.

3- استغلاق في الدرس النحوي، وتعقيد مباحثه وأبوابه، ونفور الدارسين والناشئة منه.

ونستطيع القول إن جذور هذا الاتجاه تمتد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام ألف وثمانمائة وثمانية وستين (1868) عندما وضع رفاعة الطهطاوي كتابًا بعنوان "**التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**". وفي العام نفسه وضع الشيخ أحمد المرصفي كتابًا بعنوان: "**تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية**"، وبعد سنين قلائل يقوم الشيخ حسين المرصفي بتأليف كتاب آخر بعنوان: "**الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية**"، وقد وصفه الباحث عبد الوارث مبروك بأنه أول كتاب في علوم العربية يؤَلف على نحو تجديدي.

إبراهيم مصطفى و"إحياء النحو":

لعل من أهم المحاولات في العصر الحديث، وتحديدًا في القرن العشرين، كانت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "**إحياء النحو**"، الذي صدر في عام سبعة وثلاثين وتسعمائة وألف (1937)، وهو كتاب– كما يشير بعض الباحثين– عبارة عن محاولة جريئة في الاستدراك على النحاة القدماء، بل يعد فتحًا في هذا المجال. إنه كتاب جدير بالعناية والتأمل، لأنه كان فاتحة لما بعده من النحاة المحدثين، حيث دعا فيه إلى تجديد القواعد النحوية، واختزال أجزاء منها بهدف التيسير على الدارسين، بل انتقد الكثير المعقد منها، فيقول: "هذا بحث من النحو عكفت عليه سبع سنين، وأقدمه إليك في صفحات، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها، ولقد بذلت في تهوين النحو جهودًا مجيدة، واصطنعت أصول التعليم اصطناعًا بارعًا؛ ليكون قريبًا واضحًا، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى

طريقة وضعها. ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده؟ وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟".

وقد نشرت مجلة "**الهلال**" المصرية في العام نفسه الذي صدر فيه كتاب "**إحياء النحو**" عرضًا وتعليقًا على هذا الكتاب، جاء فيه: "هذا بحث خطير (بالمعنى الإيجابي) في النحو وقواعده، يغير المنهج القديم المألوف الذي ضاق به التلاميذ والطلاب قديمًا وحديثًا، ويضع أصولاً جديدة مبتكرة يراد بها تقريب المتعلمين إلى العربية؛ ليتفقهوا– عن طريق النحو– بأساليبها ومبانيها".

وقد علق طه حسين على هذا الكتاب بأنه كتاب يفتح للنحويين طريقًا إن سلكوها فلن يحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي أيضًا.

وفيما يلي، أجمل أهم ما طرحه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "**إحياء النحو**" بنقاط محددة:

1- للإعراب حركتان فقط، هما الضمة والكسرة.

2- الضمة علم الإسناد، وهي دليل على أن الكلمة تكون مرفوعة إذ يراد أن يسند إليها، ويتحدث عنها.

3- الكسرة علم الإضافة، وهي– كذلك– إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو: كتاب لمحمد. وكتاب محمد.

4- الفتحة ليست علامة إعراب، وهي أيضًا لا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة.

5- الإعراب ليس أثرًا للعامل الذي قال به النحاة القدماء، بل هو مما يحدثه المتكلم لمعنًى في تأليف الجملة ونظم الكلام[35].

إذن، تتلخص مقاصد هذا الكتاب في أن يدرس النحو على أساس المعنى، توخيًا لدراسة أحكام نظم الكلام وما يتعلق به من ظواهر كالتقديم والتأخير والنفي والإثبات والتوكيد. فعلامات الإعراب دوال على معان، وليست– كما زعم النحاة– أثرًا يجلبه العامل.

من اللاّفت أن هذه الدعوة لاقت في بداية الأمر رفضًا شديدًا من بعض الباحثين، كان أهمهم محمد عرفة، الذي تصدى لمحاولات التيسير، فأصدر كتابًا بعنوان: "**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**" يرد فيه على مزاعم إبراهيم مصطفى– على حد قوله– إذ حاول عرفة، في كتابه هذا، الدفاع عن "حمى" اللغة العربية وقواعدها النحوية لا سيّما ما نشا عليه وما درسه وما درسه في الأزهر والجامعة المصرية، حتى إنه يسمي هذا الدفاع نضالاً أمام هجمة إبراهيم مصطفى وأمثاله، فيقول: "أنكرت ذلك كله، ورأيت حتمًا علي أن أكتب كتابًا أصحّح به تاريخ العربية الذي أفسده هذا الكتاب (يعني كتاب "**إحياء النحو**")، وأردّ به الأمور إلى نصابها..."[36].

ويكون محمد عرفة قد فتح بهذا الكتاب بابًا للاصطراع بين تيارين، تيار تجديدي يمثله إبراهيم مصطفى ومن سار على دربه، وتيار محافظ يمثله أساتذة الأزهر ومن نسج على منوالهم.

فها هو الشيخ محمد الخضر حسين يرى أن هناك عوائق منهجية تعترض سبيل التصنيف إلى مسند إليه ومسند، منها أن الإعراب إذا لم يظهر في المسند إليه إذا كان مقصورًا أو منقوصًا، فإنه لا محالة ظاهر في تابع ذلك الاسم إذا كان صحيح الآخر، وهذا

35 انظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937).

36 محمد أحمد عرفة، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** (القاهرة: [د.م.]، 1997)، 6.

يعضل بأصحاب هذا المنحى فلا يستطيعون تسويغ إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي، لهذا فإن القول بأن ثمة إعرابًا في تابع المسند إليه نفسه لا إعراب فيه مخالف للسنن والأصول النحوية[37].

"إحياء النحو" بين إبراهيم مصطفى وابن مضاء:

كان ثمة نحاة قد وقفوا موقف المعارض من آراء ابن مضاء، وبالتالي عارضوا آراء إبراهيم مصطفى، بل هبوا يدافعون عن الأصول التي قام عليها النحو، حيث يرى محمد حسن عواد أن ابن مضاء لم يكن مجتهدًا في النحو، ولا متفردًا فيما ساقه إلينا، بل إن كل ما في كتابه هو عبارة عن محاولات؛ لجر النحويين إلى الالتزام بقواعد المذهب الظاهري الداعية إلى إبطال القياس، والرأي، والتعليل، والاستحسان، وغيرها. إذن، فابن مضاء– كما يذهب عواد– داعية للفقه الظاهري من خلال النحو؛ لذلك عرف النحاة القدماء كيف يزنونه في ميزانه الصحيح، وكيف يعطونه استحقاقه؛ لا لأنهم أعداء الجديد، أصدقاء المألوف، وإنما لأنهم وقفوا على الدوافع والبواعث الأصلية التي دفعت ابن مضاء إلى تأليف كتابه[38]. ويأخذ عواد على ما قال به الباحث محمد عيد بأن النحاة والباحثين في عصر القرطبي قد أغفلوه؛ لأن الناس أعداء الجديد؛ لاطمئنانهم إلى المألوف المتداول[39].

ومن اللاّفت أن نشير إلى أن طه حسين ذهب إلى أن دعوة ابن مضاء القرطبي إنما هي محاولة لم يفكر فيها ابن مضاء بالإصلاح بمقدار ما فكر في هدم النحو. وقد رد عليه مازن مبارك مشيرًا إلى أن رأي طه حسين هو رأي مجحف في حق ابن مضاء، وهو كذلك رأي

37 محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها** (دمشق: المكتب الإسلامي، 1960)، 246.

38 جمال الدين الإسنوي، **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**. تحقيق: محمد حسن عواد (عمان: دار عمار، 2005)، 83.

39 محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلى ضوء علم اللغة الحديث** (القاهرة: عالم الكتب، 1973)، 48.

بعيد عن جادة العدل، ويتساءل: أولم يناد ابن مضاء بما نادى به إبراهيم مصطفى في "**إحياء النحو**"، فكيف يكون ابن مضاء هدامًا أكثر منه مصلحًا في رأي من يرى في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى إحياءً للنحو، ويصر على أن تحمل هذا الاسم[40]، ويقصد بذلك طه حسين، الذي أثنى على إبراهيم مصطفى وكتابه، ولكنه، في الوقت نفسه، شن هجومًا لاذعًا على ابن مضاء.

شوقي ضيف:

ثم انتقل إلى نموذج آخر، وهو شوقي ضيف– الرئيس السابق لمجمع اللغة العربية بالقاهرة – إذ ينادي بصريح العبارة إلى تجديد النحو وتصنيفه تصنيفًا مبسطًا حديثًا ميسرًا[41]، فالإعراب– كما يقول– ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقًا لم تكن إليه حاجة.

وهو في ذلك لا يخفي تأثره بابن مضاء القرطبي، خاصة أنه أول من قام بتحقيق كتابه "**الرد على النحاة**" عام 1947، فيؤكد ضيف أن نشره لهذا الكتاب كان باعثًا له على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضًا حديثًا على أسس قويمة تصفيه وتروقه وتجعله داني القطوف للناشئة[42].

لقد أثنى شوقي ضيف على ابن مضاء، وأكد قائلاً إنه لحري بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرًا، ولن يكلفنا ذلك جهدًا، فقد مهد ابن مضاء الطريق أمامنا، أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، وقد طبق ذلك على أبواب من النحو؟ إذن، فلنعمم هذا التطبيق، فننصرف انصرافًا تاما عنها، وعن كل ما يتصل بها، وإن إلغاءها يتيح لنا أن نصنف النحو بشكل آخر، تستمر

40 صلاح الدين الزعبلاوي، **مع النحاة**، 93.

41 شوقي ضيف، **تجديد النحو** (القاهرة: دار المعارف، 1982)، 26.

42 شوقي ضيف، **تجديد النحو** ، 3.

فيه مواد النحو القديمة، ولكن يغير نسيجها ويكيف على أصل آخر هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة لإلغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات، فذلك يريح الناس من عناء ولغو قلما فهموه، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه؛ لأنه يخرج في كثير من صوره عن منطق الناس ومألوف عقولهم.

من هنا، قام شوقي ضيف، بالإضافة إلى تحقيق هذا الكتاب، بتأليف كتابين آخرين، الأول بعنوان "**تجديد النحو**"، والثاني بعنوان "**تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده**"[43]، سعى فيهما إلى تطبيق عملي لفكرة تجديد النحو.

كما أشاد شوقي ضيف بما قام به الأستاذ إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "**إحياء النحو**"[44]، فدعا فيه صاحبه إلى هدم نظرية العامل، التي تزيد النحو صعوبة ووعورة.

ولأن المجال لا يتسع لضرب أمثلة عينية مطولة اعرض لبعض ما دعا إليه شوقي ضيف؛ حتى يتسنى للقارئ أن يأخذ صورة ولو بسيطة، فقد نادى في كتابه "**تجديد النحو**" إلى:

1- إعادة تنسيق أبواب النحو.

2- إلغاء الأبواب الفرعية من النحو، ورد الأبواب إلى أبواب أنسب.

3- إلغاء الإعراب التقديري، والإعراب المحلي، نحو إلغاء تقدير متعلق للظرف، والجار والمجرور، ونحو إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة.

---

43 انظر: شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده** (القاهرة: دار المعارف، 1986).

44 كان لهذا الكتاب أثر بالغ في كثير من النحاة في القرن العشرين، وقد عده هؤلاء النحاة مرجعًا في الفكر الإصلاحي لتجديد النحو وتجديده.

4- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة، نحو تعريف الحال، والتمييز، والمفعول به، والمفعول المطلق؛ لأن عدم دقة تعريفها وضبطها يؤدي إلى لبس بينها، لا سيّما أن ثمة عناصر مشتركة بينها.

5- حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي دون حاجة.

وأورد مثالاً يظهر بعض القواعد النحوية التطبيقية عند شوقي ضيف، ويظهر فيه تأثره بابن مضاء، فيقول إن الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستترًا جوازًا أو وجوبًا إنما هو استتار وهمي لا دليل عليه، ففي جملة "زيد قام" نجد أن من التكلف عد "قام" بها فاعل مستتر يعود على "زيد" وزيد معنا في الجملة، فلا داعي لتقديره مع وجوده، فالفعل يدل بمادته على الفاعل كما يدل على الحدث والزمن، ويتضح في هذا الصيغ "أعلم، ونعلم،وتعلم"، فلماذا نقدر فاعلاً مستترًا وجوبًا في الصيغ الثلاث هو "أنا، نحن، أنت"؟ بل ينبغي إلا نتحدث عنه ما دام لا يمكن ظهوره، وخير من ذلك أن نقول: إن (أعلم) فعل مضارع للمتكلم، ونسكت، وليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل، فقد يوجد الفاعل مع فعله وقد يحذف؛ لأن الفعل يدل عليه بنفسه، ويتضح هذا أكثر في فعل التعجب وأفعال الاستثناء "خلا، عدا، حاشا"، وفي "نعم، وبئس"، وفي باب التنازع مثل: "قام وقعد الناس"، فالفاعل المضمر غير معروف، ومن ثم ينبغي إلاّ نتحدث عنه؛ حتى لا نحيل على أشياء لا يراها الناس في الصيغة التي يقرؤونها.

وثمة مثال آخر حول "كم" الاستفهامية، و"كم" الخبرية" يبين البعد الذي ذهب إليه شوقي ضيف في طروحاته لتسهيل النحو، فيتساءل قائلاً: ماذا يفيد الناشئة في نطقهم إذا تعلموا أن "كم" في مثل: "كم تلميذًا حضر الدرس" مبتدأ، وفي مثل: "كم كتابًا قرأت" مفعول به، وفي مثل: "كم نظرة نظرت" مفعول مطلق، وفي مثل: "كم يومًا غبت" مفعول فيه، وفي مثل: "بكم شجرة مررت" مجرورة، وكل هذا لا يفيد شيئًا في النطق، ويكفي أن

يعرف الناشئة أن "كم" استفهامية أو خبرية، وأن الاستفهامية يليها تمييز مفرد منصوب، وأن تمييز الخبرية يكون دائمًا مجرورًا مفردًا، أو مجموعًا[45].

تجديد النحو العربي عند عفيف دمشقية:

ألّف عفيف دمشقية كتابًا بعنوان: "**تجديد النحو العربي**" عرض فيه لأصول النحو العربي، وأسباب وضع النحو ومراحله بداية بالإرهاصات الأولى، ومرورًا بأبي الأسود الدؤلي وتلامذته، إلى اللبنات الأولى في مدرسة النحو البصرية، ثم سيبويه وأساتذته، نحو: يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد. وكأني بهذا المؤلف يريد أن يقول: إن تجديد النحو العربي كان مرافقًا للبدايات الأولى لنشأة النحو العربي.

كما انتقد د. عفيف دمشقية النحاة القدماء بما أسماه بـ"متاهات القدماء" التي تتمثل– حسب رأيه– في أنهم حين نهدوا لتأريخ النحو لم يراعوا جانبه الوظيفي البحت، بعده علمًا يهدف قبل كل شيء إلى تنظيم الكلام، بل خلطوا به كل ما له علاقة باللغة من صرف، وفقه، وفوارق لهجية، ومادة معجمية؛ حتى غدا كل عامل في حقل اللغة المترامي الأطراف "نحويا".

وانتقد، بعد ذلك، النحاة المحدثين، وأخذ عليهم بما أسماه أيضًا بالـ"متاهات" التي يتجلى أكثرها في البحث عن "أصل" النحو العربي"، فمن قائل بأنه اقتباس من الهنود، وزاعم بأنه نسيج على منوال السريانية، ومدع بأنه محاكاة للإغريق، القصد منه رفع العربية إلى مصاف لغة أرقى منها[46].

45 انظر: مجموعة القرارات العلمية: 299. صدر في الدورة الخامسة والأربعين، في الجلسة السابعة للمؤتمر، 1983. (منشورات صادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة).

46 عفيف دمشقية، **تجديد النحو العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981)، 5–6.

إذن، فثمة فرق بين حدود الظاهرة النحوية ومفهوم النحو؛ إذ إنه ليس بالضرورة أن يتطابقا، بل قد لا يتصل مفهوم النحو بالظاهرة النحوية. بمعنى آخر، يأبى بعض الدارسين إلاّ أن يخلط بين النحو ونظريته، أو بين القاعدة والتقعيد.

لهذا، يرى بعض الباحثين أن النظرية النحوية تحتاج إلى عدة أمور، منها: وضع أساس يمكن أن نحكم من خلاله على مفهوم ما بأنه يمثل نظرية نحوية أو أنه لا يمثل، واستنطاق نصوص التراث بالمفاهيم التي يمكن أن تمثل نظريات نحوية، وتعيين هذه النظريات وتسميتها تبعًا لما تؤديه من تفسير صور التركيب، وصياغتها صياغة علمية وفق أصول التنظير العلمي وطرق الصياغة وأشكالها بصفة عامة[47].

خاتمة:

إن مرور اللغة العربية بتطورات مختلفة، ومراحل متعددة على امتداد الأزمنة التاريخية المتعاقبة مثل دورًا هاما في إعادة النظر لمسائل جمة تخص اللغة، ولعل الواجهة الأولى لهذا التطور كان النحو العربي، ذلك العلم الذي تعرف به أحوال الكلام من ألفاظ وتراكيب وجمل.

وبما أن النحو العربي درس طارئٌ، حيث إنه علم لاحق باللغة، أتي به؛ لضبط اللسان من كل اعوجاج قد يخالط ويشوب اللغة، ولانتحاء سمت كلام العرب في تصرفه في إعراب وغيره[48]، فقد سارع الخطى نحاة كثر إلى تقنين قواعد تهدف إلى الحفاظ على أصالة اللغة، وتكون، كذلك، مرجعًا للدارسين، وتعينهم على الاوبة إلى المناهل الأولى، التي تتمثل بما قالته العرب.

47 محمد عبد العزيز عبد الدايم، **النظرية اللغوية في التراث العربي** (القاهرة: دار السلام، 2006)، 236.

48 ابن جني، **الخصائص**، 1: 34.

ولكن الأمر لم يكن سائغًا سلسبيلاً، بل بدا الدرس النحوي شائكًا، لا سيّما عندما ألحقت به نظريات تقوم على إعمال المنطق والفلسفة، فبعد أن كان النحاة يرتكزون في تثبيت قواعد النحو إلى ما سمعوه من العرب، أو ما وصل إليهم عن طريق السماع، حيث تؤْخذ اللغة عن الرواة الثقات[49]، التجأوا إلى القياس، وقدروا الفرع بحكم الأصل، وحملوا غير المنقول على المنقول[50].

إن الإحساس بثقل المادة النحوية على المتعلمين لم يكن وليد العصر الحاضر، بل كان رديف الانطلاقة، فقامت محاولات للتيسير والتجديد تسعى إلى هضم المادة النحوية دون عناء، وترنو إلى استخدام النحو استخدامًا عمليا بعيدًا عن التعقيد خلال النظريات والقواعد الجافة.

ولكن، في المقابل، وقف آخرون موقف المانع والمناهض لكل محاولة تجديدية تريد المساس بصرح اللغة العربية المتمثل بالنحو، فقد أبوا أن ينسلخوا عما ذهب إليه شيوخ النحو، نحو الخليل، وسيبويه، وأنزلوهم منزل "التقديس"، فنسجوا على منوالهم؛ بل رأوا في ذلك وفاءً لهم، وأمانة لذلك الجيل الذي أسس للنظرية النحوية، وقعد لها، فما كان منهم إلاّ أنهم قلدوا، وشرحوا ما جاء في متون سابقيهم.

وأخيرًا، أؤكد أن هذه الدراسة ما هي إلاّ شذرة في عقد نحر، سعيت خلالها إلى إعطاء نماذج محددة حول مفهوم التقليد والتجديد في دراسة النحو، أو قل عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، الذين هم جزء من المرآة التي تعكس طبيعة الدرس النحوي بكل أشكاله وزواياه، والذين هم السقف الأعلى لهذا العلم، وذلك كي أضع أمام القارئ صورة ولو مختصرة، تثوي وراءها مضامين وآفاق رحبة، فلا ريب — إذن– في تشعب موضوعات هذه الدراسة وأركانها.

---

49 السيوطي، **المزهر**، 1: 137؛ ابن فارس، **الصاحبي**، 48.

50 أبو البركات الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، 42؛ السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، 70.